الديمقراطيّة

- **<u>الفكر الديمقراطي في أثينا :</u>**

اهتم الفلاسفة الاغريق اهتماما بالغاً في البحث عن أفضل السبل التي يمكن من خلالها إقامة أنظمة سياسية لحكم البلاد حكماً سليما يسعى إلى تحقيق الخير والسعادة لبني الإنسان في المجتمع من أجل إقامة علاقة متوازنة بين السلطة (الدولة) والشعب (المجتمع)، الأمر الذي أوجب خلق ،أو سنَّ أفضل دستور ممكن للبلاد، وتقوم على أساسه هذه السلطة الحاكمة .

وضع افلاطون مدينته الفاضلة وجعل حكامها من الفلاسفة الحكماء الذين يمتلكون سعة ألأفق التي تتيح لهم تحقيق العدل والمساواة بين أفراد ومواطني الشعب فلم يكن اهتمام الفلاسفة الاغريق فيها على تعريف الدولة بقدر اهتمامهم بنمط ممارسة السلطة للحكم في المجتمع وقد اتسعت تصورات مواطني المدينة الدولة في الحضارة الاغريقية نتيجة انتشار الوعي الذي صاحب ازدهار الفلسفة في هذه الحضارة حتى اصبحت عملية بناء أنظمة الحكم العادلة (الديمقراطية) ، هاجسهم الأساسي بل وأنها أصبحت مرادفة لعملية بناء المدينة ذاتها اذ عمد الاغريق عند بنائهم للمدن إلى احضار أحد الحكماء أو الفلاسفة من اجل سن دستور حكم لهذه المدينة وقد سعوا جاهدين إلى تطبيق هذه الدساتير من اجل بناء مدن مثالية لكي يعيش فيها بنو الإنسان من الاغريق بسعادة بعيدا عما ينغص حياتهم من مشكلات اجتماعية تعوق وصولهم إلى السعادة المنشودة ، ولقد كان تصورهم لاستقلال المدينة (الدولة) .

يشتمل على جوانب حياة هذه المدينة السياسية والاجتماعية وكانوا يتعصبون بشدة لهذا الاستقلال بما يضمن نشوء مدن مستقلة سياسياً واجتماعياً ، وعلى الرغم من ان

نظرة العديد من الفلاسفة الذين كلفوا بإنشاء دساتير هذه المدن من أجل إسعاد المواطنين .

وتعريفهم للديمقراطية :

" بأنها نظام سياسي للحكم يقوم على أساس الحرية والاخاء والمساواة " فقد كان يشوبها الكثير من التعصب الديني والعرقي فقد كانوا يضعون الكثير من المحددات الاساسية التي تعمل على تحديد صفة المواطنة في بعض سكان هذه المدن دون غيرهم فلم يكن جميع المواطنين آنذاك يتمتعون بحق ممارسة العملية السياسية والاسهام في الحكم بل اقتصرت صفة المواطنة على بعض الأفراد الذين تتوافر فيهم مجوعة من السمات ألأساسية التي تتطابق مع شروط المواطنة فيها فقد كان مواطني هذه المدن من الأحرار حصراً اذ ان نظرة الاغريق إلى العبيد اتسمت بانها نظرة غير انسانية كما كان هؤلاء المواطنين من الرجال فقط ذلك بسبب النظرة الدونية للمرأة وكذلك لم يكن اصحاب المهن والحرف من مواطني الدولة بل اقتصرت على النبلاء والأشراف وملاك الأراضي ورؤوس الأموال وكانت الفئات المسحوقة تحرم من حق المواطنة ومن حق المشاركة السياسية وكذلك التعليم والمساواة مع غيرهم من سكان المدن الاغريقية فلم يكونوا يتمتعون بأي امتيازات اجتماعية شأنهم شأن بقية حقوق المواطنين الاخرى ، بل ان طريقتهم في العيش تشبه بقية الحيوانات التي تعمل على خدمة المواطنين ٠

هذه هي أبرز معالم الديمقراطية الاغريقية التي نستطيع اعتبارها أضيق الديمقراطيات وأكملها تأريخياً ، فقد كانت أضيقها لقلة عدد المواطنين الذين ساهموا في الحياة السياسية ، أما أكملها فذلك لأنها أعطت المواطنين المشاركة في صنع وتطبيق القرار السياسي على قدم المساواة ولقد عبر **(بركليز)** عن هذه المشاركة عندما قال : " إن المواطن الذي لا يعنى بالمسائل العامة لا ترى فيه رجلاً منعدم الضرر بل رجلاً منعدم الفائدة "٠ وارتبط مفهوم الاغريق بالحرية بإيمانهم بأن المناقشة والحوار هما أفضل الوسائل لدراسة ألأمور العامة ٠ كما أكد فلاسفة اليونان على ان السيادة في كل دولة هي القانون وليست للحاكم .

ختامًا نقول ان الديمقراطية الاغريقية من خلال تطبيق الديمقراطية المباشرة هدفين مهمين هما :

١. المساواة في الحقوق السياسية .

٢. وتحقيق مبدأ السيادة الشعبية .

- **<u>الفكر الديمقراطي في روما :</u>**

تتمثل الفكرة الديمقراطية في الامبراطورية الرومانية في الفلسفة الرواقية التي اتخذت تسميتها من تعليم الفلسفة في أروقة المعابد والقصور لأباطرة الرومان وعلى الرغم من ان الامبراطورية الرومانية فرضت سيطرتها على جميع بلاد الاغريق وجعلت مدنها المستقلة تابعة لها إلا ان تطور الحضارة الاغريقية آنذاك سبغ الامبراطورية الرومانية بصفة هذه الحضارة وهنا يكون ظهور الفكر الديمقراطي في روما بتأثر الفكر الاغريقي والفلسفة الرواقية بسبب تحلل الشعب وقيام الثورات المتتالية نتيجة لاستئثار طبقة الأشراف بالثروة والحكم .

ولذلك ظهرت العديد من الحركات الاجتماعية التي طالبت توزيع الثروة والسماح بإشراك الشعب في السلطة ألأمر الذي دفع بأباطرة الرومان إلى تشكيل مجالس شيوخ التي ضمت عددا لا يستهان به من عامة الشعب في مقابل الأقلية الضئيلة من الأشراف في المجلس وقد صار الشعب يتحكم أو يتدخل في السلطة وادارة شؤون الامبراطورية عن طريق ممثليه في مجلس الشيوخ وكذلك فقد ظهرت هناك العديد من الفلسفات التي طالبت بأن تكون الدولة ملكاً للشعب وان يكون الحاكم خادما له فقد أكد على ذلك الفيلسوف (سيتال) ، وتبعه في ذلك القديس (أوغسطين) الذي يرى بأن الله هو مصدر السلطة وان مستلزمات الحياة الاجتماعية هي التي تحمل الأفراد على انتخاب رؤساء لهم ليعملوا على ممارسة السلطة وادارة شؤون البلاد كما يريدها الله لا كما يريدها الحكام بما تقتضيه مصالحهم ٠

ومن هنا فأننا نجد ممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية الامبراطورية الرومانية انحسرت في مجلس الشيوخ الذي يضم غالبية افراده من عامة الشعب بالإضافة إلى طبقة الأشراف المتنفذة وان سلطة الملوك اصبحت سلطة الهيئة مستمدة من الحق الإلهي لهم في شؤون البلاد وقد حدث ذلك بعد ظهور المسيحية كديانة في الامبراطورية الرومانية فكان من النادر الاعتراض على قرارات الملوك أو تعديلها بسبب هذه الصفة القدسية وارادته في ادارة شؤون المجتمع لذا فقد كانت الديمقراطية في الامبراطورية الرومانية عبارة عن ديمقراطية برلمانية شكلية ألأمر الذي ادى إلى استبداد الملوك وضعف الامبراطورية تدريجيا وانهيارها على يد القبائل البربرية .

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت هنالك العديد من الفلسفات التي نادت بتحجيم سلطة الملك المطلقة المستمدة من الله المصدر الاساسي للسلطة السياسية .

- **<u>الفكر الديمقراطي المعاصر :</u>**

نشأ الفكر الديمقراطي سراً في رحم النظام الاستبدادي الفاسد الذي بلغ حداً من الفساد والانحطاط فقد معه القدرة على ممارسة القمع وشكلت هذه الأنظمة الحاكمة عقبة في طريق تقدم المجتمعات في بلاد كثيرة وقد بلغ الايمان بالديمقراطية حداً أحرزت معه بعض الدول المتخلفة تقدماً كبيراً آنذاك ، وقد ارتكز الفكر الديمقراطي المعاصر على ظهور العديد من الفلسفات لنشوء المجتمعات (الدولة) ، كممثلة للسلطة السياسية في المجتمع ومن ابرز هذه الفلسفات التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل والتفسير هي) فلسفة العقد الاجتماعي (والتي تعد احد اهم الفلسفات التي نادت بالديمقراطية كوسيلة او ممارسة في العملية السياسية وإدارة شؤون البلاد .

إذ تقوم هذه الفلسفة على أساس اشتراك جماعة من الناس على عقد ضمني وافقوا عليه بالإجماع يقوم الأفراد بموجب هذا العقد في التنازل طوعاً عن بعض حقوقهم

في اقامة الحماية الطبيعية لمجموعة أو أفراد منهم مقابل قيامهم بحمايتهم وحماية حرياتهم من أجل أن يعيشوا حياة اجتماعية في مجتمعهم ويتمتعون بنوع من الهوية(الشعور بالانتماء لهذا المجتمع) .

وبذلك كانت السلطة السياسية في المجتمع سلطة مفوضة من قبل مجموعة من الأفراد أو المؤلفين لهذا المجتمع لا يحق لها ان تمارس القمع ضدهم أو تمارس العنف أو التعسف في معاملتهم إذ إن الأفراد الذين اشتركوا في هذا العقد قد اختاروا طوعاً الرضوخ لهذا النظام تخلصاً من الفوضى التي سببها تمرد المجتمعات الانسانية قبل ظهور المجتمعات المنظمة تنظيماً سياسيا (الدولة) .

وهنا يرى (جان جاك روسو) في كتابه (العقد الاجتماعي) ان الشعب هو صاحب السيادة وهو المانح للسلطة لأنه يتألف من مجموعة من الأفراد الذين قبلوا بالعقد الاجتماعي كما لا يمكن ان يكون هنالك واجب طاعة القانون والسلطة السياسية في حالة الديمقراطية الشديدة التطرف حيث اعتبر) روسو (الديمقراطية هي أفضل صور الحكم) الأنظمة السياسية ، في حين يرى (توماس هوبز) : أنَّ الديمقراطية تشمل جميع المحكومين الذين تجيء بهم الأجيال اللاحقة ٠

ولقد كانت الثورة الفرنسية ومبادئها الديمقراطية الداعية إلى الحرية ومشاركة الشعب في صنع القرار السياسي نقطة الشروع في التحولات الديمقراطية في العالم المعاصر ، اذ قامت هذه الثورة بالعديد من التغييرات الدستورية التي كانت يقصد بها توسع نطاق الحكم للشعب وعلى الرغم من ذلك فأن هذه التحولات لم تقتصر على فرنسا وحدها وكذلك فهي لم تقتصر على الثورات الدموية التي قامت في فرنسا عام (١٧٨٩) ، بل شملت الثورات البيضاء التي قامت دون اراقة الدماء كما هو الحال في بريطانيا عن طريق رضا السلطات الحاكمة آنذاك بالاتجاه نحو الديمقراطية والذي أسهم اسهاما مباشراً في تقدم هذه الدول وازدهارها.

واستندت الافكار الديمقراطية السياسية في أوربا قبل قرنين على الفكرة القائلة بنقل السلطة من يد الملوك إلى يد الشعوب ، واقامة النظام السياسي للحكم على الفكرة النيابية ، والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات.

وهكذا بدأت الأفكار الديمقراطية في أوربا بالظهور هادفة إلى تخليص المجتمع من نظام الاقطاع وحكم الكنيسة اللذان كانا سائدين في العصور الوسطى ، والتي كانت تتسم بأنها كانت عصورا من الظلم والظلام أهدرت فيها جميع المعاني الديمقراطية والانسانية إلى ان ظهرت بشائر الثورة الصناعية التي قضت على العهد الاقطاعي ومساوئه ، وبعثت الديمقراطية من جديد لتتمرد على الحكم الاستبدادي الفردي لأمراء الأقطاع وكانت فاتحة ذلك بريطانيا وفرنسا وانتقلت إلى أمريكا الشمالية .

تتمثل خصائص الديمقراطية بما يأتي : -

١. **الديمقراطية مذهب سياسي** : اذ أنها تقوم على مبدأ أساسي يتمثل بتولي الشعب مهمة ممارسة شؤون السلطة السياسية سواء كان ذلك بنفسه مباشرة أم عن طريق نواب يمثلونه أو قد يشترك الشعب مع النواب في ممارسة السلطة السياسية ، وعليه فان الديمقراطية وفق هذا التصور تهتم بالجانب السياسي للمجتمع لذلك توصف بأنها مذهب سياسي لا اجتماعي ولا اقتصادي بحيث يتم كل شيء من قبل الشعب بخلاف الديمقراطية الاجتماعية الت أساسها السعادة المادية ومضمونها ان كل شيء للشعب .

٢. **الديمقراطية مذهب فردي** : إذ إنَّها ترمي إلى تمتع أفراد الشعب بحقوقهم السياسية على اعتبار فرديتهم ، أي بصفتهم مواطنين بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التي يتنمون اليها أو المصلحة التي يمثلها فهي باعتبارها مذهب فردي لا تقيم وساطة بين الفرد وبين مساهمته في تكوين الارادة العامة حيث يكفي انه فرد في المجتمع لكي يكون له حق تلك المساهمة .

٣. **الديمقراطية مذهب غير مادي (روحاني)** : كونها لا تتعلق بشيء مادي ملموس بل هي تتعلق بفكرة معنوية وهي ان يمارس الشعب السلطة السياسية .

٤. **الديمقراطية أساسها المساواة بين الأفراد** : ويراد بالمساواة هنا المساواة السياسية أي ان جميع الأفراد يتمتعون بنفس الحقوق السياسية ، لأن الديمقراطية

تنظر إلى الأفراد بصفتهم مواطنين مجردين عن المصالح التي يمثلونها والطبقة التي ينتمون اليها فلابد ان يكون لكل فرد منه حقوق سياسية واحدة فالجميع متساوون في المواطنة .

٥. **الديمقراطية تهدف إلى حماية حقوق وحريات الأفراد:** اذ ان الحرية ترتبط بالديمقراطية برباط لا انفصام له اذ لا توجد حرية من دون ديمقراطية كما لا توجد ديمقراطية بدون حرية .

والحرية الفردية بدون نظام يحكمها تؤدي إلى الفوضى والفوضى تؤدي إلى القضاء على الحرية ذاتها ولذلك يجب ان تكون الحريات في النظام الديمقراطي مقيدة بقيود يحددها النظام ، ويجب ان لا يؤدي هذا التقييد إلى القضاء على الحريات او التقليل منها وان ل يكون اكثر من القدر الضروري حيث إنَّ المبالغة في ذلك يعني انقلاب الديمقراطية إلى الدكتاتورية التي لا تقيم لتلك الحريات وزناً ولا ترعى لها حرمة.

تعريف الديمقراطية :

هناك مفاهيم وتعريفات كثيرة لمصطلح الديمقراطية وهناك استعمالات مثيرة للنقاش دون ان تكون مثيرة للسخرية ٠ وهناك استعمالات تتفق عليها أغلب الشعوب وهناك استعمالات غير متفق عليها . أقل ما يقال عن المصطلحات التي سوف نقوم بعرضها انها غنية ومعقدة وذات تأريخ حافل بالخلاف ٠ وينطبق على مفهوم الديمقراطية الوصف العربي البليغ (السهل الممتنع)، حيث اننا عندنا الكم الهائل من الأبحاث والكتب والمقالات التي تناولت موضوع الديمقراطية والتجارب المختلفة لتطبيق الديمقراطية ، يخيل لنا ان الحديث عن الديمقراطية لا يحتاج إلى أي جهد ، خاصة وان الجميع يتفق على تعريف رئيسي للديمقراطية من المعنى اللغوي لهذا المفهوم الذي جاء من كلمتي demos والتي تعني: الشعب ، وكلمة Cratos والتي تعني : الحكم ، وهكذا تعني الديمقراطية حسب اللفظ اليوناني القديم (حكم الشعب) .

والذي يعني اصطلاحاً اختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية وسيطرة الشعب على الحكومة التي يختارها .

وجوهر الديمقراطية كما تقول موسوعة (كولينز) يقع في حقيقة أنَّ الناس يحكمون انفسهم ، ولن هذا لا يتم مباشرة فيما عدا الجماعات الصغيرة بل بالتصويت لاختيار ممثلين عنهم فالكل يجمع على ان الديمقراطية هي (حكم الشعب بالشعب وللشعب) .

كما ان بعض اصدقاء الديمقراطية يصفونها بانها تعني فقط شكلاً من اشكال الحكم ، فيصفها سيلي Seeley بانها الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيباً ، ويعرفها ديسي بانها (شكل من اشكال الحكم الذي تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً نسبياً من ألأمة كلها) .

ماهي الديمقراطية ؟

" تشتق كلمة ديمقراطية من كلمتين هما: Demos أي الشعب وCratos أي السلطة أو الحكومة ، وتعني الديمقراطية حكومة الشعب أي اختيار الشعب لحكومة وغلبة السلطة الشعبية أو سيطرة الشعب على هذه الحكومة التي يختارها " وللديمقراطية عدّة مصطلحات :

١. **الديمقراطية السياسية** : التي تقضي بحق المواطنين بالاقتراع السري العام.

٢. **الديمقراطية الاجتماعية:** تعني العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين

٣. **الديمقراطية الشعبية** : تطلق على النظم الشيوعية .

وبتعريف شامل للديمقراطية نجد أنها " هي الحكومة التي تقر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطان لرقابة رأي عام حر ، له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه ".

فالديمقراطية هي الثمرة التي أنضجتها المحاولات الجادة التي بذلها الشعب الأوربي لمعالجة المشاكل الناتجة عن النظام الصناعي الذي طرح نفسه في النصف الأول للقرن التاسع عشر ورغم الاختلاف من حيث النظرية والتطبيق بين دولة وأخرى أو معسكر وآخر بالنسبة للنظام الديمقراطي فالشيوعيون يرون الديمقراطية الصحيحة بتأمين الحرية الاجتماعية والإنسانية ، والغربيون يرون أنها مطلقة وتعني حكم الشعب بالشعب وللشعب ٠

ورغم كل ذلك يبقى هناك أساسا مشتركا تتميز به هذه الأنظمة الديمقراطية وهو حق الأغلبية بالحكم وحق الأقلية بالمعارضة ٠

ويمكن ايجاز انتشار الديمقراطية بالطرق التالية :

١. الطريقة السرية The Secret Way

أول هذه الطرق في نشوء الديمقراطية هي الطريقة السرية في أي مجتمع من المجتمعات بذرة الديمقراطية في رحم الدكتاتورية والظلم والطغيان والاستبداد من خلال تبنيها كفكر وممارسة فعلية من قبل مفكري ومثقفي الشعب يعملون من خلالها على نشر الوعي السياسي والشعور بالمواطنة الحقة وتطبيق هذا الشعور على ارض الواقع من أجل ان تكون هذه المسؤولية الملقاة على عاتق المواطن هي الدافع أو المحرك ألأساسي لقلب أنظمة الحكم الدكتاتورية ، اذ تقوم على أساس المشاعر الوطنية اذ تركز على الانتماء لدى الفرد والاحساس المشترك بين مواطني الشعب بالمسؤولية تجاه الآخرين ومنها مسؤولية اقامة الديمقراطية بكل ما يمكن او يتاح لهم من فرص وطرق ووسائل للتخلص من الحكم الدكتاتوري سواء بالطرق السلمية كما

حدث في الثورة البريطانية أو طريق الثورات الدموية كما حدث في الثورة الفرنسية.

وهنا يكون العمل الدؤوب والواعي والشعور الحقيقي بالمسؤولية بين مواطني الشعب من خلال ما يتمتعون به من المواطنة الفاعلة في نشر الديمقراطية ومحاولة قلب الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة التي تحارب التيارات الفكرية الداعية إلى الديمقراطية وتغرس الوعي السياسي بين المواطنين والعمل على وضع حد لاستمرار النظم الدكتاتورية التي تعد غايتها الاساسية الابقاء على سدة الحكم أطول فترة ممكنة ٠

ويمكن ان تتم هذه العملية من خلال الرفض الشعبي العام كصورة جماعية ومتزامنة لتحجيم وسائل القمع وتجريد النظم المستبدة من استخدام وسائل العنف التي تؤهلها للاستمرار في الحكم على ان ذلك لا يعني ان يسمح أفراد الشعب أو المواطنين بخرق القوانين التي تمس استقرار وأمن المجتمع وأفراده وحرياتهم ومصالحهم مما يؤدي بالتالي إلى حدوث فوضى اجتماعية تكون عواقبها وخيمة بحيث يتمنى أفراد الشعب عودة الحكم الدكتاتوري نتيجة من ويلات الفوضى أو تهديدات لحياتهم وسلامة الأفراد وممتلكاتهم وحرياتهم ، بل ان العمل يجب ان يتركز حول تلك القوانين التي تستند عليها النظم الحاكمة من اجل ادامة حكمها وبقائها على دفة الحكم المتسلطة على رقاب العباد وارزاقهم ، لأن الفوضى المثالية من رفض القوانين جميعها وخرقها وعدم الانصياع لها وترك الأفراد يتصرفون بحريات مطلقة غير معنيين بما يصيب الآخرين والمجتمع ن الويلات له أمر خطير على المجتمع من النظم الدكتاتورية مما يعني ابدال الشر بأسوء منه ناهيك من ان مثل هذه الفوضى قد تعني خلق دكتاتورية جديدة بصورة بطل ناضل من أجل استقرار الشعب وتحقيق ألأمن وفق نظرية(العادل المستفيد)، وسيكون مثل هذا الفرد هو محرك للديمقراطية وتكون ممارستها صورة من ممارسة عبادة الفرد بالنسبة للمجتمعات أو يباح له ما يباح لغيره خشية تكرار الفوضى وانعدام ألأمن وهذا هو السلوك الدكتاتوري بعينه سواء كان الفرد فيه حاكما أم محكوم يمكن ان يصل في يوم من الأيام إلى سدة الحكم .

٢. طريقة الفرض الإجبار ersionThe Co

على الرغم من الطابع العام لهذه الطريقة على انها سلوك دكتاتوري إلا ان هدفها هو انشاء الديمقراطية ألأمر الذي لا يعني أننا في هذه الحالة نفضل (مبدأ الغاية تبرر الوسيلة) بل يرى العديد من الباحثين في هذا المجال ان عملية غرس الديمقراطية في بعض الشعوب التي تفتقد اليها يتطلب نوعاً من الممارسة الحازمة للسلطة من عملية خلق الاعتياد على هذه الممارسة وخلق الشعور بالانتماء والمواطنة لدى جميع أفراد المجتمع أو مواطني الدولة بلا استثناء فالأمر الذي لا يمكن انكاره بأي حال من الأحوال أو تجاهله انه حتى في أسوأ النظم الدكتاتورية فانه توجد هنالك فئات اجتماعية مستفيدة من استمرار مثل هذه الأنظمة من اجل تحقيق مصالحها على حساب أفراد الشعب وان هؤلاء سيعملون حتماً على توظيف كل ما يملكون من امكانات من أجل استمرار هذه الصورة من صور الحكم هذا من ناحية أساسية ومن ناحية أخرى فيجب ان تعرف الديمقراطية كممارسة حياتية على شعب من الشعوب عن طريق الحاكم العادل الذي يحب شعبه ويمتلك شعوراً بالانتماء الصادق لهذ الشعب حتى لو تطلب ألأمر التضحية بمصالحه الشخصية وهذا ما نسميه مسؤولية المواطنة ويعتمد هذا الحاكم على تعويد الشعب على الديمقراطية له أفضل السبل التي يمكن ان يحقق بها شعبه الحرية والرفاه والمساواة والعدل الاجتماعي.

وسيعمل على فرض هذه الممارسة على جميع أفراد الشعب بصورة متساوية وعادلة دون أي تمييز لأحد منهم على حساب الآخرين فرداً كان أم طبقة اجتماعية أي يجب ان يكون مثل هذا الحاكم متحرراً من جميع الانتماءات الثانوية ومتمسكاً بانتمائه لشعبه .

٣. <u>الثورة :</u>

وهذه الطريقة تتمثل بإزاحة النظام الدكتاتوري بالتدخل العسكري من قوى داخلية أو قوى خارجية لها مصالح سياسية أو اقتصادية متبادلة مع شعب من الشعوب بما يتفق ويحقق الديمقراطية كممارسة حياتية في هذا الشعب ٠ ألأمر الذي لا يعني

تمييز الاحتلال على النظام الدكتاتوري ، فكل تدخل عسكري خارجي يسمى في الأعراف العسكرية والسياسية احتلال ولكننا نعني الشعب في مثل هذه الحالة سوف يمتلك فرصة لممارسة الديمقراطية وتنميتها والداعي للأفراد على ان تكون غاية هذه الممارسة وغاية هذا الوعي هو الحصول على الاستقلال بما يضمن المصالح الاقتصادية والسياسية بين مواطني الشعب والقوى الخارجية التي عملت على ازاحة النظام الدكتاتوري ٠ وإلا فان الاحتلال مهما كان نوعه أو شكله فهو أسوأ بكثير من الفوضى التي تعد بدورها أسوأ ما يمكن ان يكون عن النظام الدكتاتوري الظالم المستبد ٠

ومن هنا تكون عملية ممارسة الديمقراطية هي عملية بناء النظم السياسية المنهارة مع مراعاة ضرورة استقلال هذه النظم لكي تضمن بان عملية ممارسة الديمقراطية هي ممارسة حقيقية وليست ممارسة صورية من خلال استقلال الفرد السياسي بعيداً عن المؤثرات الخارجية واقتصاره على المنافع الفردية والاجتماعية لمواطني البلد مع الآخرين ٠

وهذا يعني ان قلب النظام عن طريق الثورات هو عملية احداث تغييرات جذرية سريعة في المجتمعات من خلال قلب أنظمة الحكم العامة فيها وتعني الديمقراطية كهدف أسمى في ممارسة الحياة الاجتماعية التي يهدف الثوار إلى خلقها في مجتمعهم على ان تبقى كل الممارسات الثورية التي عملية التغيير هذه تحت الرقابة الشعبية لضمان تحقيق الديمقراطية وعدم استبدال دكتاتور بآخر ثائر عليه يجب ان يخضع الثوار لهذه الرقابة الشعبية والقوانين التي تؤمن أمن واستقرار المجتمع شأنهم في ذلك شأن أي مواطن من مواطني الشعب وكذلك والأهم هو يجب ان تسعى هذه إلى غرس الديمقراطية كممارسة فعلية من اليوم ألأول لتوليها ، وان أي عملية تأجيل لهذه الممارسة مهما كانت اهدافها العلنية كالحفاظ على أمن البلد واستقراره يعني خلق دكتاتور جديد بدل السابق مع مبررات جديدة للحكم الجديد.

وعلى الرغم من ان الثورة هي عبارة عن عمل صراعي يحسم ضمن مسار ميزان القوى بين القديم والجديد قد يطول او يقصر بمقدار ما يحشد النظام السابق من

امكانيات من اجل منعها من تحقيق الديمقراطية بكل ما تملك من امكانيات وقدرات ودعم داخلي أو خارجي .

ومما يجدر الاشارة اليه فالثورة وحدها لا تكفي لإنشاء الديمقراطية ، بل يجب ان تستمر هذه الثورة حتى يكون هناك تطبيق فعلي ومباشر لها وإلا فان تعدد الثورات وتواليها هو الحل ألأمثل للقضاء على الدكتاتورية وهذا هو حال الثورة الفرنسية اذ هي عبارة عن ثورات متعددة .